



مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

دور القراءة المالية للمعلومات المحاسبية والمالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة (سلسلة الأوراسي مجمع الفنادق السياحية والحمامات المعدنية)

The role of financial reading of accounting and financial information in assessing the financial position of an economic institution. A case study of an institution (the Eurasian chain of tourist hotels Complex and Mineral Pigeons)

طالب عبد العزيز، Taleb Abdelaziz^{1*}, taleb.abdelaziz@univ-djelfa.dz

¹ أستاذ محاضر - ب - ، مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهبية بالجزائر ، جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2024/08/24

تاريخ القبول: 2024/12/02

تاريخ النشر: 2024/12/15

ملخص	الكلمات المفتاحية
هدفت هذه الدراسة للوصول إلى معرفة أهمية المعلومات المالية والمحاسبية الموجودة في القوائم المالية التي تبين الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، كما أن القراءة المالية للقوائم المالية تسمح بتقييم مدى تحقيق التوازن المالي في المؤسسة محل الدراسة، حيث استخدمنا في القراءة المالية للمعلومات المالية والمحاسبية بعض النسب والمؤشرات المالية التي تساعد في توضيح الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن القراءة المالية مرتبطة بمدى جودة المعلومات المالية والمحاسبية وكذلك أن المؤسسة محل الدراسة وضعيتها المالية متوازنة نوع ما من خلال القراءة المالية للقوائم المالية للفترة ما بين (2019 إلى 2022).	المعلومات المالية والمحاسبية، القوائم المالية، مؤشرات التوازن المالي، القراءة المالية.

تصنيف JEL: M41 ؛ G32 ؛ H61 ؛ D63

Abstract	Keywords
This study aimed to reach knowledge of the importance of the financial and accounting information contained in the financial statements that show the financial position of economic institutions. The financial reading of the financial statements allows for an assessment of the extent to which financial balance has been achieved in the institution under study, as we used some financial ratios and financial indicators in the financial reading of the financial and accounting information. Which helps in clarifying the financial position of the institution under study. The study reached a set of results, the most important of which are: that the financial reading is linked to the quality of financial and accounting information, and also that the institution under study has a fairly balanced financial position through the financial reading of the financial statements for the period between (2019 To 2022).	Financial and accounting information, financial statements, financial balance indicators, financial reading.

JEL Classification Codes : YYY ; YYY ; YYY ; YYY

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: taleb.abdelaziz@univ-djelfa.dz

1. مقدمة:

مع مرور الوقت تزايد الاهتمام بالمعلومات المالية والمحاسبية من قبل جميع الاطراف داخل وخارج المؤسسة الاقتصادية، حيث أصبح من الضروري على المؤسسات تقديم معلومات عن وضعيتها المالية وأدائها وكل العمليات التي تقوم بها للمتعاملين معها ومستخدمي قوائمها المالية، فهم يحتاجون إلى معلومات ذات جودة عالية لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم، لذلك يجب أن تتوفر هذه المعلومات على خصائص متعددة ويكون الافصاح عنها بشكل مناسب في القوائم المالية.

بينما تعتبر عملية القراءة المالية من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المراد تحقيقها، والتي ازدادت أهميتها في ظل تعدد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال تحليل وتحويل المعلومات المحاسبية إلى جملة من المؤشرات والنسب المالية التي استخدمت في القراءة المالية بهدف دراسة نجاحها أو فشلها وبيان نقاط القوة والضعف فيها حيث على أساسها تقوم المؤسسة باتخاذ القرارات المالية المستقبلية والاستراتيجية.

1. إشكالية الدراسة

مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور القراءة المالية للمعلومات المحاسبية والمالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

2. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في توضيح دور القراءة المالية للمعلومات المحاسبية والمالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وكذلك إبراز أهميتها بالنسبة للمؤسسة ومستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات السليمة والمناسبة.

3. المنهج المستخدم في الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري والذي من خلاله تم وصف متغيرات الدراسة ؛ وتم ذلك من خلال الكتب والأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة والمنهج التحليلي من خلال تحليل المعلومات المحاسبية والمالية المقدمة من قبل المؤسسة - محل الدراسة - .

II. الإطار النظري:

1. القوائم المالية:

أ. مفهوم القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية هي مخرجات نظام المحاسبة المالية والتي تقدم صورة حقيقية عن المركز المالي للمؤسسة في التاريخ إعدادها في نهاية السنة المالية، ونتيجة نشاطها عن تلك السنة المالية وهي توفر المعلومات المحاسبية لكافة الجهات المعنية، وتشمل القوائم المالية على ما يلي: قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة الدخل (جدول حساب النتائج)، قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة)، قائمة التغيرات في حقوق الملكية (جدول التغير في الأموال الخاصة)، الإيضاحات والجدول الإضافية (الملحق) ، ولكي تكون المعلومات المحاسبة المستخرجة من القوائم المالية ذات فائدة

لمستخدمي تلك القوائم يجب أن تتصف بخصائص معينة أي وجود مقاييس ومعايير تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدمها لتحقيق الأهداف المرغوبة (الرحمان و موسى الفراء، 2017)

ب. أهداف القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي المالي والأداة التي يتم من خلالها تقديم المعلومات إلى المستخدمين وبالطبع فإن القوائم المالية كأداة لتقديم المعلومات يجب أن تحقق الهدف الأساسي منها وهو توفير معلومات يستفيد منها المستثمرين بصفة خاصة وغيرهم من المستخدمين في اتخاذ قراراتهم. وتتمثل في ما يلي:

- توفير المعلومات التي تفيد في اتخاذ القرارات الاستثمارية مع ضرورة أن تكون هذه المعلومات مفهومة من قبل المستخدمين الذين يملكون القدر الكافي من الدراية والفهم للأنشطة الاقتصادية (باعضة، 1433).
- توفير المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمؤسسة والتي من المحتمل أن يترتب عليها تدفقات نقدية واردة كما ينبغي أن توضح تلك القوائم التزامات المؤسسة المتعلقة بتحويل موارد معينة إلى موارد أخرى والتي قد يترتب عليها تدفقات نقدية من المحتمل خروجها من المؤسسة.
- إعطاء مؤشر دقيق عن المركز المالي للمؤسسة واستخراج نتائج عمليات المؤسسة خلال فترة مالية معينة مع تحديد أصول المؤسسة سواء طويلة أو قصيرة (عاشور، 2006).
- توفير المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمؤسسة والتزاماتها والتغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والالتزامات وتمثل الموارد مصادر التدفقات النقدية المستقبلية الخارجية وبذلك فإن هذه المعلومات سوف تفيد مستخدمي القوائم المالية في تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة وكذلك تقدير إمكانياتها المالية واحتمالات مواجهة الفشل المالي (عجيلة، 2013).
- توفير المعلومات التي تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة بحيث تسمح بالمفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية مع تحديد توقيت تلك التدفقات المتوقعة ودرجة عدم التأكد المحيطة بها (أحمد، 2012).
- خدمة المستخدمين الخارجيين أي المستخدمين الخارجيين الذين تتوفر لهم إمكانيات محدودة أو مصادر محدودة للحصول على المعلومات ويعتمدون على القوائم المالية بشكل رئيسي كمصدر للمعلومات لتقييم أداء المؤسسة وكذلك قدرة المؤسسة على الاستعمال الكفاء والفعال للموارد الاقتصادية المتاحة أي الاستخدام والاستغلال الأمثل لمواردها (أثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية على أسعار الاسهم ، 1433).
- ترجمة الواقع الاقتصادي لمؤسسة.
- تلبية احتياجات المستخدمين بشكل مرضي (SEFSAF، 2012).
- تقديم معلومات ملائمة تساعد المستخدمين الخارجيين الرئيسيين على تقييم قدرة المؤسسة في المستقبل على توليد تدفق نقدي إيجابي كافي بمعنى آخر تدفق نقدي من الممكن للمؤسسة توزيعه للوفاء بالتزاماتها المالية بما في ذلك توزيع الأرباح دون تقليص حجم أعمالها (عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، 2006).

III. الدراسات السابقة

1. دراسة خيرى عبد الكريم، (2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الموسومة بـ : (مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المنطلقات الفكرية التي أُسِّتد عليها في طرح النظام المحاسبي المالي، ودور مخرجات النظام المحاسبي المالي في عملية قياس وتقييم الأداء المالي، وأيضاً تقييم أداء المؤسسة من الناحية المالية باستخدام المؤشرات والمعايير المستعملة في ذلك، كما هدفت إلى إظهار واقع قياس وتقييم الأداء المالي في مجمع صيدال في ظل اعتماده للنظام المحاسبي المالي، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة : أن النظام المحاسبي المالي يساهم مساهمة فعالة في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهذا من خلال القوائم المالية المستحدثة والتي تعطي معلومات مالية ذات خصائص نوعية تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

2. دراسة خنفري خيضر، وآخرون، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 27، الموسومة بـ : (دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية).

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية باستخدام مجموعة من النسب والمؤشرات المالية للتحليل المالي. وخلصت هذه الدراسة إلى أن النسب والمؤشرات المالية سواء الكلاسيكية أم الحديثة تعдан كأحد وكأبرز التقنيات المالية، التي تساهم وبشكل فعال في تقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، وكان من أهم نتائج الدراسة: تلعب نظم قياس الاداء دوراً رئيسياً في كل من تطوير الخطط الاستراتيجية، تقييم مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها ومكافأة المسيرين، وكذلك يعد مؤشر القيمة السوقية وسيلة اتصال تبين مستوى أداء المؤسسة المسعرة لجمهور المستثمرين في السوق المالي، كما توصلت إلى جملة من التوصيات أهمها: توفير معلومات مالية صادقة تمكن المستخدمين في المؤسسات من تشخيص سليم للوضعية المالية لمؤسساتهم باستعمال المؤشرات المالية الملائمة.

3. دراسة Kazeem، (2015)، الموسومة بـ : (Firm Specific Characteristics and Financial Performance of Listed Insurance Firms in Nigeria).

هدفت الدراسة إلى معرفة الخصائص المحددة للأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في نيجيريا حيث تم أخذ مجموعة من الخصائص هي (عمر الشركة، نمو التأمينات، نسبة الخسارة، نسبة السيولة والرفع المالي) كمتغيرات مستقلة لمعرفة أثرها على الأداء المالي، وتكون مجتمع الدراسة من 30 شركة تأمين مدرجة في سوق نيجيريا للأوراق المالية، وتم اختيار 12 شركة منها كعينة للدراسة وذلك خلال الفترة ما بين 2006 و 2013، وتوصلت الدراسة إلى أن كل من (حجم الشركة، نسبة السيولة، والرفع المالي) هي أهم العوامل المحددة للأداء المالي، حيث كان تأثير كل من (حجم الشركة ونسبة الخسارة والرفع المالي) سلبياً ذو دلالة إحصائية على الأداء

المالي ، أما نسبة السيولة فكان تأثيرها إيجابي ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي ،ولم يكن لباقي العوامل أثر ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي.

IV. نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة)

1. لمحة تاريخية عن مؤسسة (سلسلة الأوراسي مجمع الفنادق السياحية والحمامات المعدنية)

مؤسسة فنادق الأوراسي فندق جزائري من فئة 5 نجوم ويقع وسط الجزائر العاصمة على بعد 15 كم من مطار هواري بومدين الدولي .افتتح فندق الأوراسي أبوابه للزبائن في 2 يونيو 1975. ويمثل جزء من تراث المؤسسات الوطنية سوناتور وألتور والديوان الوطني للمؤتمرات والمحاضرات.

في سنة 1983 و في إطار إعادة الهيكلة، عين فندق الأوراسي كمؤسسة اشتراكية، وفي 12 فبراير 1991 إثر تغيير نظامه الأساسي أصبح مؤسسة اقتصادية عمومية ذات أسهم يبلغ رأس مالها 40 مليون دينار جزائري .وقد ارتفع اليوم رأس المال إلى 1.500.000.00 دج. (<https://ar.wikipedia.org/wiki/>، 2024)

2. عرض الميزانية المالية لمؤسسة (سلسلة الأوراسي مجمع الفنادق السياحية والحمامات المعدنية)

أ. الميزانية المالية (أصول)

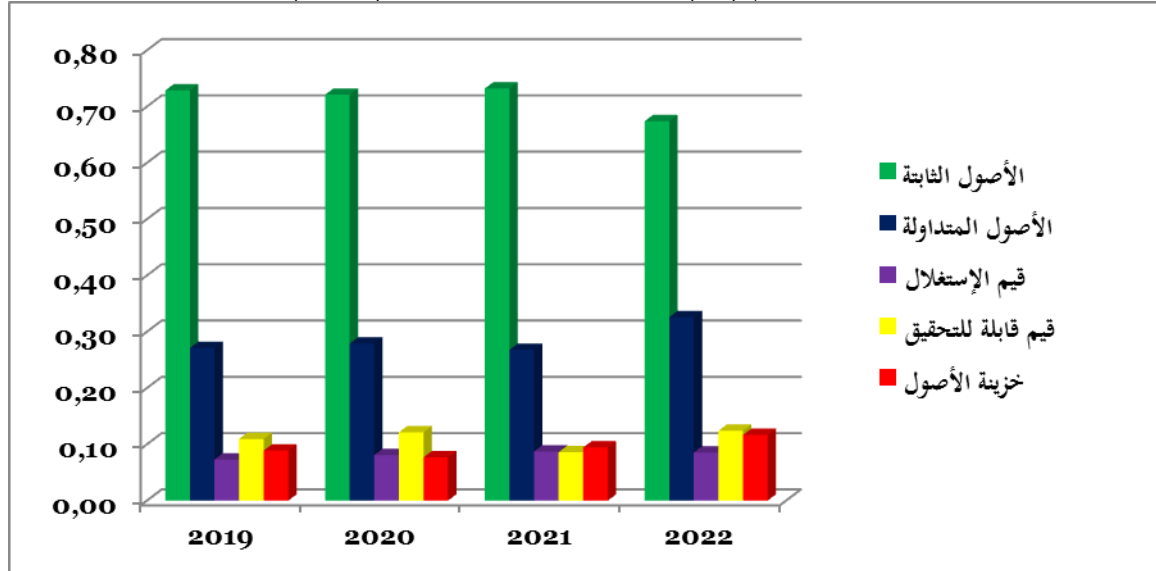
الجدول رقم (01): الميزانيات المالية المختصرة (الأصول)

الأصول	2019		2020		2021		2022	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الأصول الثابتة	8113770498,88	0,73	7516247428,04	0,72	33959354465,81	0,70	24830612573,08	0,63
الأصول المتداولة	3019907321,93	0,27	2908660804,54	0,28	14359590124,42	0,30	14743731388,84	0,37
قيم الإستغلال	811972983,19	0,07	843707391,53	0,08	4883145010,78	0,10	6288271950,21	0,16
قيم قابلة للتحقيق	1219317031,55	0,11	1264887418,76	0,12	4718992327,50	0,10	5301209691,15	0,13
خزينة الأصول	988617307,19	0,09	800065994,25	0,08	4757452786,14	0,10	3154249747,48	0,08

1.0 0	39574343961 .92	1.0 0	48318944590 .23	1,0 0	10424908232 .58	1,0 0	11133677820 .81	مجموع الأصول
----------	--------------------	----------	--------------------	----------	--------------------	----------	--------------------	-----------------

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم 01 و 02 .

الشكل رقم (01): الميزانيات المالية المختصرة (الأصول)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 01

من خلال القراءة المالية الأولية للميزانية المالية والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن المؤسسة سنة 2019 تحوز على تثبيات بنسبة معتبرة تقدر بنسبة 73% من إجمالي الأصول التي تحوزها، في حين الباقي يتمثل في الأصول المتداولة. والتي تتكون من قيم الاستغلال التي نسبتها 07% ، وقيم قابلة للتحقق التي نسبتها 11% ، خزانة الأصول التي نسبتها 09% ونلاحظ في سنة 2020 انخفاض طفيف لقيم التثبيات بحوالي 1% وهذا راجع لعملية اهتلاك التثبيات وبتالي ارتفاع قيمة الأصول المتداولة بنفس النسبة

في حين نجد خزانة الأصول تمثل نسب ضئيلة من إجمالي الأصول وهي في انخفاض من سنة لأخرى حيث كانت تقدر بنسبة 09% ثم بنسبة 08% في السنة 2020.

أما في سنة 2021 نلاحظ ارتفاع طفيف لقيم التثبيات بحوالي 1% وبتالي انخفاض قيمة الأصول المتداولة بنفس النسبة

وفي سنة 2022 نلاحظ تراجع طفيف لقيم التثبيات بحوالي 6% وهذا راجع اهتلاك التثبيات وبتالي ارتفاع قيمة الأصول المتداولة بنفس النسبة

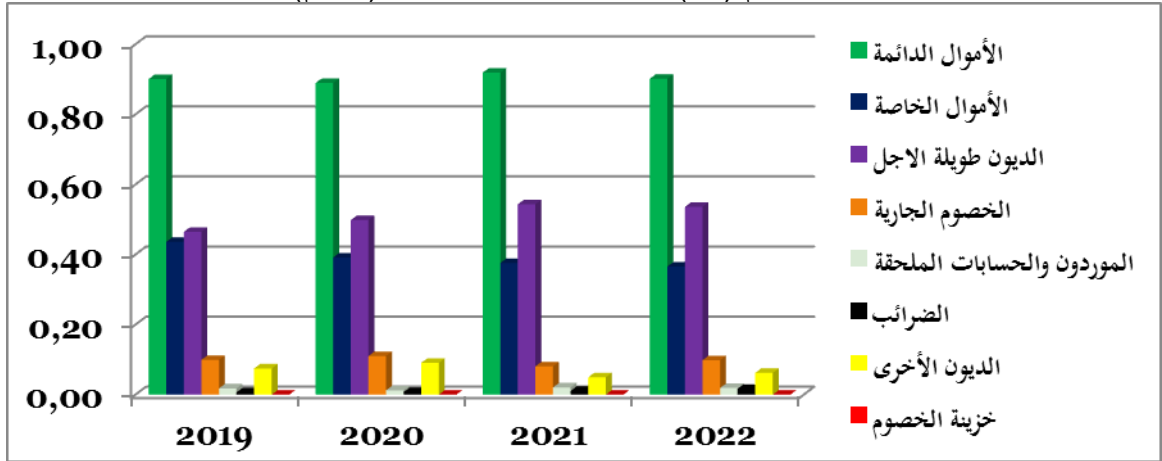
ب. الميزانية المالية (خصوم)

الجدول رقم (02): الميزانيات المالية المختصرة (الخصوم)

2022		2021		2020		2019		الخصوم
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
0.8	3276773400	0.8	4125022867	0,8	9275188614,	0,9	1002872913	الأموال
3	8.15	5	0.09	9	43	0	0,28	الدائمة
0.5	1979641039	0.5	2793153105	0,3	4081270124,	0,4	4853429113,	الأموال
0	6.59	8	7.74	9	52	4	39	الخاصة
0.3	1297132361	0.2	1331869761	0,5	5193918489,	0,4	5175300016,	الديون طويلة
3	1.56	8	2.35	0	91	6	89	الاجل
0.1	6806609953.	0.1	7068715920.	0,1	1149719618,	0,1	1104948690,	الخصوم
7	78	5	14	1	15	0	53	الجارية
0.0	2249615538.	0.0	1436731269.	0,0	128309381,8	0,0	200000285,0	الموردون
6	04	3	94	1	9	2	5	والحسابات
								الملحقة
0.0	201334246.6	0.0	726697526.4	0,0	74143047,28	0,0	72999308,78	الضرائب
1	1	2	3	1		1		
0.0	3734753856.	0.0	4107579876.	0,0	947267188,9	0,0	831459653,2	الديون
9	30	9	69	9	8	7	1	الأخرى
0.0	620906312.8	0.0	797707247.0	0,0	0,00	0,0	489443,49	خزينة
2	3	2	8	0		0		الخصوم
1.0	3957434396	1.0	4831894459	1,0	1042490823	1,0	1113367782	مجموع
0	1.93	0	0.23	0	2,58	0	0,81	الخصوم

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم 01 و 02.

الشكل رقم (02): الميزانيات المالية المختصرة (خصوم)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 02.

من خلال القراءة المالية الأولية للميزانية المالية والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن للمؤسسة أموال دائمة تقدر بنسبة 90% من إجمالي الخصوم، فنجد ضمنها الأموال الخاصة والتي تقدر نسبتها 44% في سنة 2019 وتراجعت نسبتها في سنوات الدراسة لتصل في سنة 2022 إلى نسبة 37% وهذا راجع لنتائج السلبية المحققة في سنوات 2020 و 2021، وفي المقابل تمثل الديون طويلة الأجل 46% في سنة 2019، هذه النسبة كانت في تزايد في باقي سنوات الدراسة لتصل في سنة 2022 إلى نسبة 54%، وهذا الارتفاع ناتج عن انخفاض في قيمة الأموال الخاصة بسبب الخسائر المسجلة في نهاية كل سنة، في حين نجد الخصوم الجارية تمثل نسبة 10% لترتفع في السنة الموالية إلى حوالي 11% نتيجة ارتفاع بعض عناصر الخصوم الجارية، لترتفع بعد هذا لتصل في السنة الأخيرة إلى 10%. ومن خلال هذه النسب المنخفضة نلاحظ أن المؤسسة تعتمد على الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل في تمويل استخدماتها حيث إن الموردين والحسابات الملحقة كانت تقدر بنسبة 02% في أغلب سنوات الدراسة وهي نسبة ضئيلة جدا مما يعني أن المؤسسة لا تعتمد على الشراء على الحساب إلا نادرا، حيث نجد هذه النسب أكبر بكثير من باقي نسب الخصوم الجارية الأخرى (الضرائب، الديون الأخرى)، وتفسير هذا أن المؤسسة تعتمد اعتماد كبير على الشراء بالدين نتيجة عدم توفر السيولة الكافية وعدم تحصيل المستحقات من الزبائن بما يكفي ديون الموردين، في حين نجد الضرائب تمثل حوالي 02%.

أما الديون الأخرى في السنة الأولى تقدر 07% وهي في ارتفاع ثم انخفاض لتصل في السنة 2020 إلى حوالي 09%. وفي السنة الأخيرة وصلت 06%

من خلال القراءة المالية الأولية للميزانية المالية (الأصول والخصوم) نلاحظ أن الخسائر المتكرر أثرت قيمة ميزانية المؤسسة وذلك بسبب جائحة كورونا في سنتي 2020 و 2021 أما في سنة 2022 بدأت المؤسسة تحقق الأرباح نتيجة تعافي العالم والجزائر خاصة من جائحة كورونا

من أجل إعطاء صورة واضحة على الوضعية المالية للمؤسسة والتي يمكن تفسيرها من خلال مجموعة من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

3. مؤشرات التوازن المالي المرتبطة بالميزانية المالية

تتمثل مؤشرات التوازن المالي المرتبطة بالميزانية المالية في كل من رأس المال العامل سيولة FR_L ، احتياجات رأس المال العامل و الخزينة و يمكن حسابهم كما يلي:

أ. **رأس المال العامل سيولة FR_L** : يرتبط مفهوم رأس المال العامل سيولة بمفهوم الذمة المالية للمؤسسة ، و يعتمد في حسابها على الميزانية المالية ، و يمكن حسابه وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (03): رأس المال العامل سيولة FR_L

البيان	2019	2020	2021	2022
الأموال الدائمة	10 028 729	9 275 188	8 721 125	8 652 699
	130,28	614,43	735,59	332,90
- (الأصول الثابتة)	8 113 770	7 516 247	6 947 978	6 469 003
	498,88	428,04	942,40	458,42
رأس المال العامل سيولة	1 914 958	1 758 941	1 773 146	2 183 695
FRL	631,40	186,39	793,19	874,48

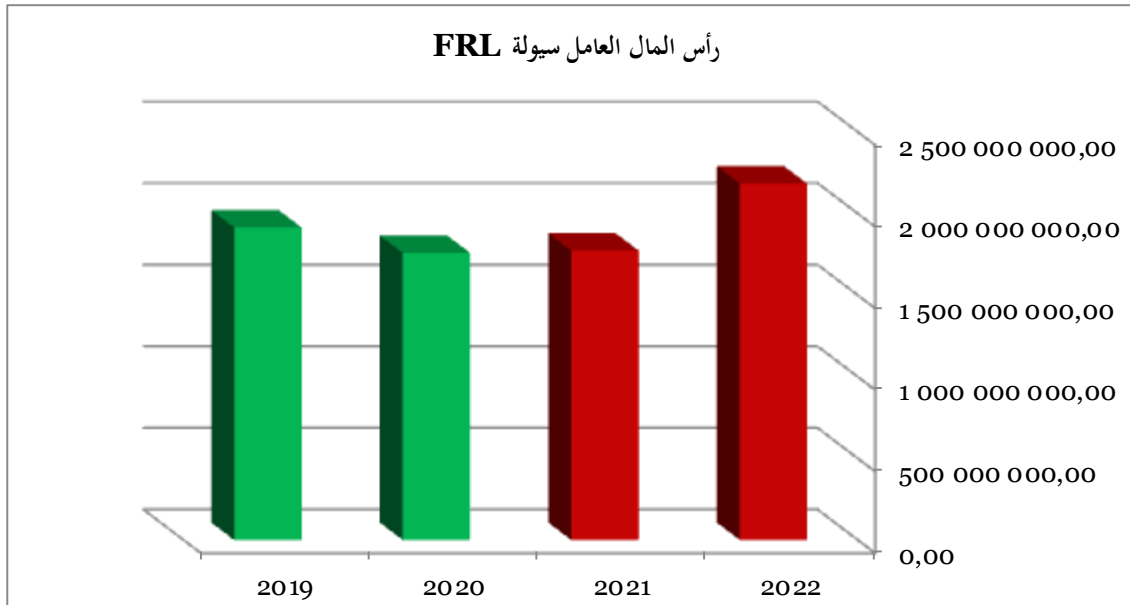
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 01 و 02 .

نلاحظ من خلال القراءة المالية للجدول أعلاه أن رأس المال العامل سيولة لسنة 2019 موجب وهذا يدل على أن المؤسسة تحترم قاعدة التوازن المالي الأدنى، وبذلك نقول إن المؤسسة تمول جميع أصولها الثابتة بأموالها الدائمة، ولا تلجأت إلى الديون قصيرة الأجل لتمويل الأصول الثابتة وهذا ما يتوافق وطبيعة هذا النوع من الأصول.

نلاحظ انخفاض في رأس المال العامل سيولة لسنة 2020. وتفسير هذا أن المؤسسة قد حققت خسارة مما اثر على قيمة الأموال الدائمة ، مما أدى إلى انخفاض قيمته أما السنوات المتبقية من الدراسة فعرفت ارتفاع في رأس المال العامل سيولة وهذا راجع لعودة الحياة الاقتصادية تدريجيا في الجزائر خاصة والعالم عامة.

منه نلاحظ من خلال سنوات الدراسة أن المؤسسة تحترم قاعدة التوازن المالي الأدنى خلال سنوات الدراسة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03): رأس المال العامل سيولة FRL



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 03.

ب. رأس المال العامل الخاص:

الجدول رقم (04): رأس المال العامل الخاص FRP

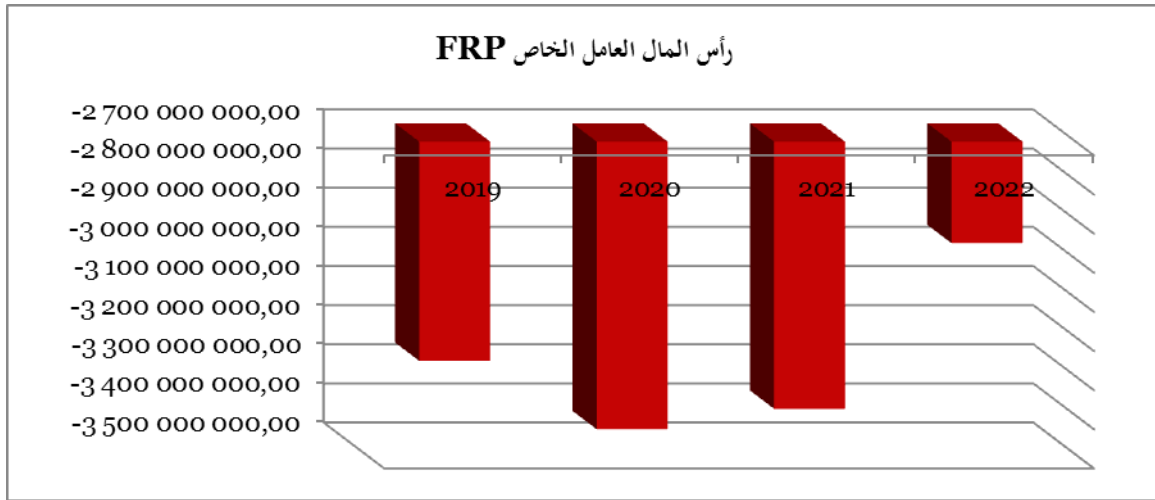
البيان	2019	2020	2021	2022
الأموال الخاصة	4 853 429	4 081 270	3 565 189	3 509 395
	113,39	124,52	575,18	373,98
- (الأصول الثابتة)	8 113 770	7 516 247	6 947 978	6 469 003
	498,88	428,04	942,40	458,42
FRP رأس المال العامل الخاص	-3 260 341	-3 434 977	-3 382 789	-2 959 608
	385,49	303,52	367,22	084,44

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 01 و 02.

نلاحظ من خلال القراءة المالية لهذا الجدول أن رأس المال العامل الخاص لسنوات الدراسة سالب وهو يدل على أن الأموال الخاصة لم تغطي كامل الأصول الثابتة، وبالتالي فإن جزءا من الأصول الثابتة ممول بالديون ، فعلى المؤسسة في هذه الحالة الحرجة أن ترفع من رأس مالها عن طريق طرح أسهم جديدة لإخراج المؤسسة من خطر الديون التي تم استغلالها بطريقة غير رشيدة.

ويمكن توضيح تطور رأس المال العامل الخاص من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04): رأس المال العامل الخاص FRP



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 04.

ت. رأس المال العامل الإجمالي:

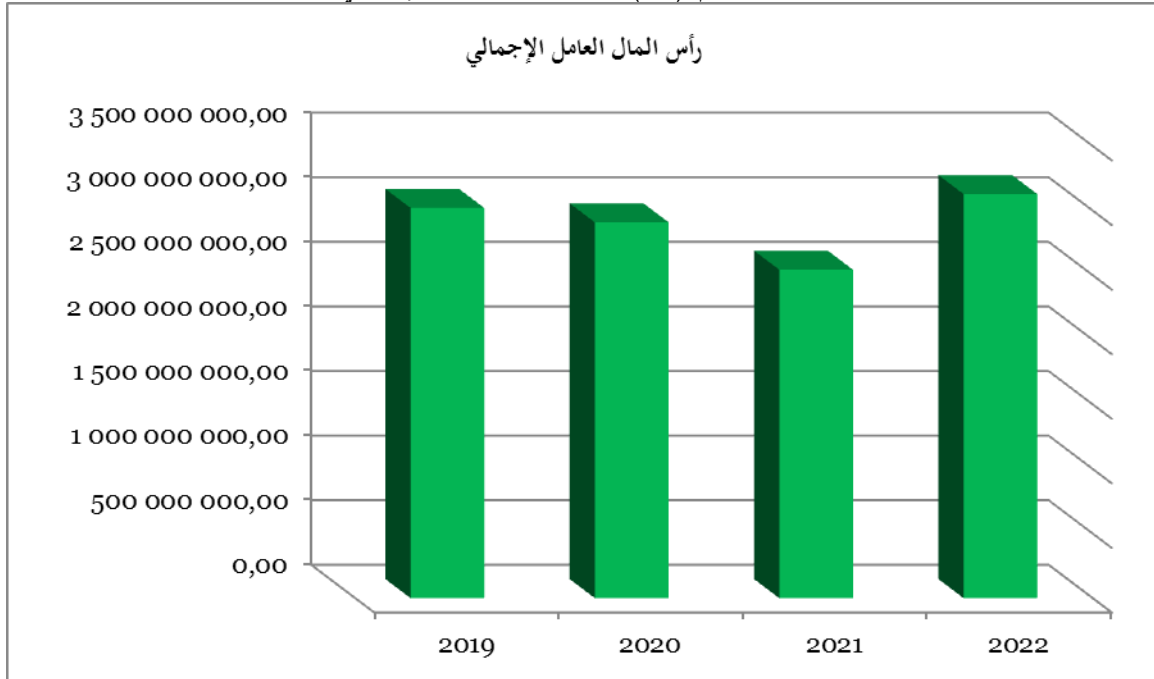
الجدول رقم (05): رأس المال العامل الاجمالي

البيان	2019	2020	2021	2022
قيم الاستغلال	811 972	843 707	828 993	820 895
	983,19	391,53	053,94	056,84
القيم القابلة للتحقيق	1 219 317	1 264 887	818 147	1 188 800
	031,55	418,76	361,87	206,51
القيم الجاهزة	988 617	800 065	894 844	1 117 715
	307,19	994,25	633,05	172,47
رأس المال العامل الإجمالي	3 019 907	2 908 660	2 541 985	3 127 410
	321,93	804,54	048,86	435,82

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 01.

من خلال القراءة المالية للجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي **متناقص** في سنة 2020 و 2021 ثم **متزايد** في سنة 2022 وهذا راجع إلى **انخفاض** القيم الجاهزة في سنتي 2020 و 2021 و**ارتفاعها** في سنة 2022 ، ويمكن توضيح حالة رأس المال الإجمالي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05): رأس المال العامل الإجمالي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 05.

ث. رأس المال العامل الأجنبي:

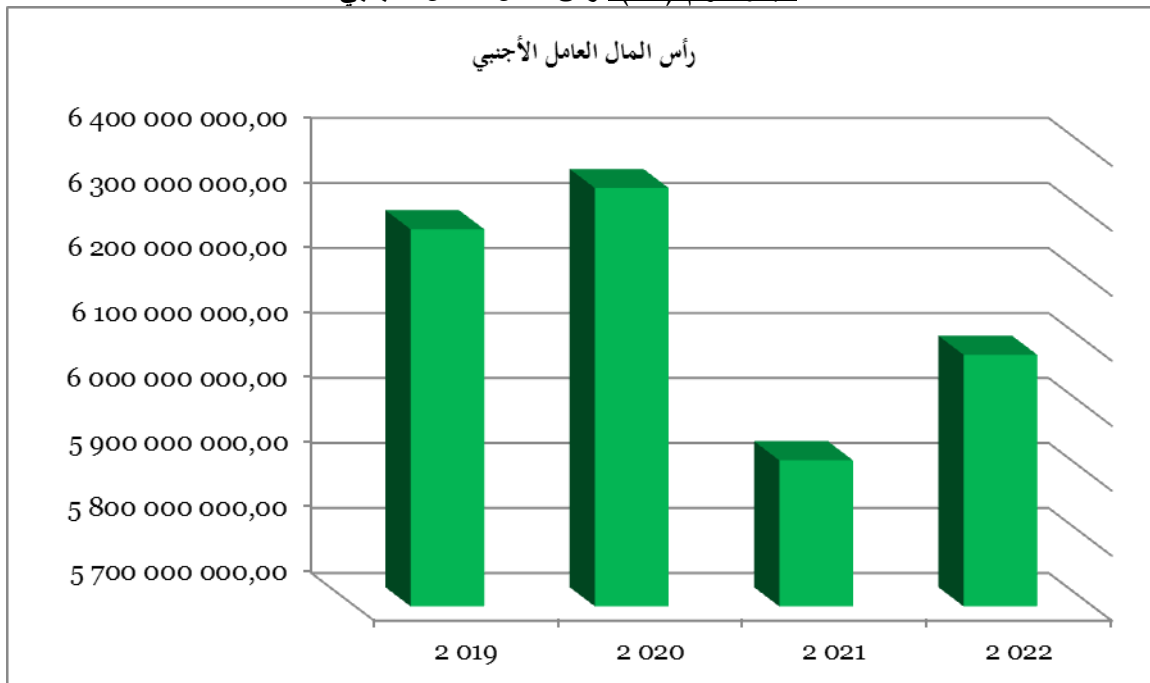
الجدول رقم (06): رأس المال العامل الأجنبي

البيان	2019	2020	2021	2022
الديون الطويلة والمتوسطة الأجل	5 175 300 016,89	5 193 918 489,91	5 155 936 160,41	5 143 303 958,92
الديون القصيرة الأجل	1 104 948 690,53	1 149 719 618,15	768 838 255,67	943 716 561,35
رأس المال العامل الأجنبي	6 280 248 707,42	6 343 638 108,06	5 924 774 416,08	6 087 020 520,27

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 02.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الأجنبي تزايد في سنة 2020 ثم تناقص في السنة المالية ثم تزايد في سنة 2022 وهذا راجع لاعتماد المؤسسة على الديون من سنة لأخرى، خاصة الديون طويلة الأجل. والملاحظ من خلال سنوات الدراسة أن المؤسسة تعتمد على الديون بشكل مفرط من سنة لأخرى خاصة الديون طويلة الأجل والتي مزال موعدها سدادها حيث أن هذا يكون في صالح المؤسسة، لكن الاعتماد أكثر على الديون يوقع المؤسسة في خطر عدم السداد. وأنه مهما كان في حالة الضرورة الحتمية للديون القصيرة والمتوسطة والطويلة منها، فإنها تستدعي الاستغلال الأمثل لهذه الأموال وتوجيهها توجيهها أمثلا

ويمكن توضيح تطور رأس المال الأجنبي من خلال التمثيل البياني
الجدول رقم (06): رأس المال العامل الأجنبي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 06.

ج. احتياج رأس المال العامل:

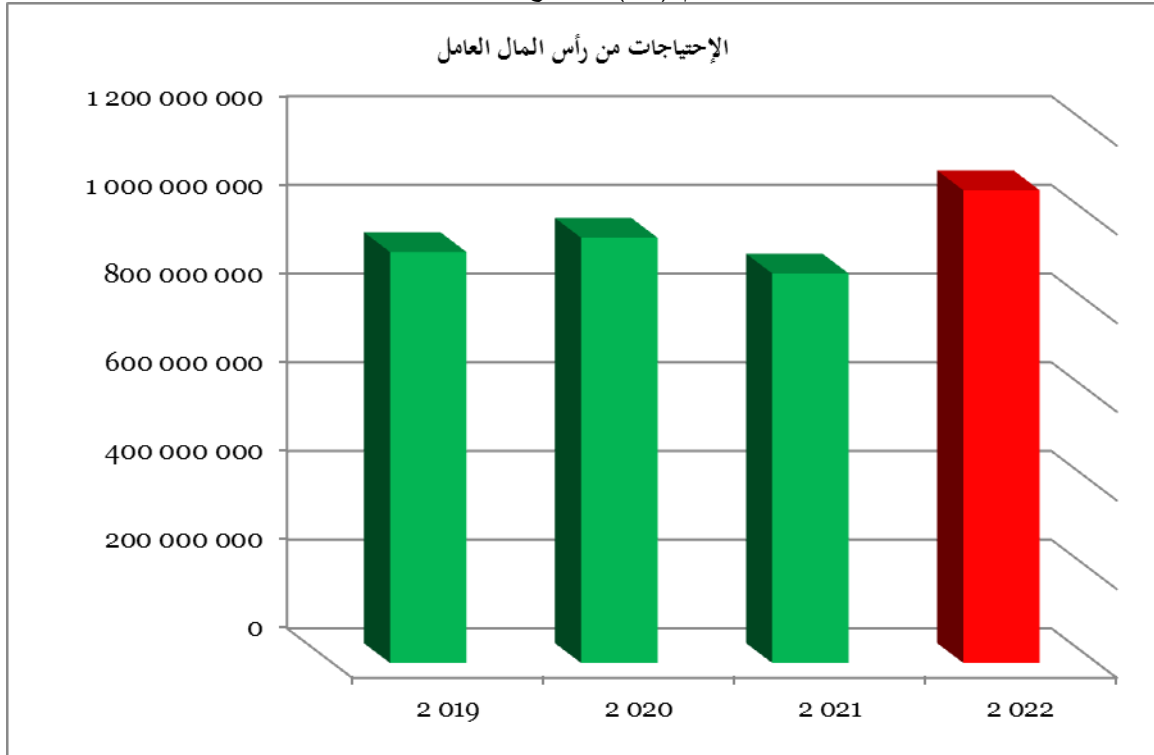
الجدول رقم (07): احتياج رأس المال العامل

البيان	2019	2020	2021	2022
إحتياجات التمويل (قيم الاستغلال+قيم قابلة للتحقيق)	2 031 290 015	2 108 594 810	1 647 140 416	2 009 695 263
موارد التمويل (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية) -	1 104 459 247	1 149 719 618	768 838 256	943 716 561
الإحتياجات من رأس المال العامل	926 830 768	958 875 192	878 302 160	1 065 978 702

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 01 و 02.

من خلال القراءة المالية للجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة خلال سنوات الدراسة (2019-2020-2021-2022) قد حققت احتياج في رأس المال موجب وهذا يدل على أن المؤسسة لم تستطع تغطية احتياجات الدورة بواسطة موارد الدورة العادية، وهي بذلك مضطرة إلى اللجوء لموارد أخرى والمتمثلة في رأس المال العامل سيولة، في حين نلاحظ احتياج في رأس المال العامل متناقص ثم متزايد من سنة إلى أخرى ، ويعني هذا أن المؤسسة قد ولدت سيولة خلال هذه الدورة لسنة 2020 ناتجة عن ارتفاع الموارد قصيرة الأجل، وتفسير هذا أن المؤسسة تحاول التقليل من احتياجات دورتها المالية، ويمكن توضيح تطور الاحتياج في رأس المال العامل من خلال الشكل البياني التالي:

الجدول رقم (07): احتياج رأس المال العامل



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 07 .

ح. الخزينة الصافية:

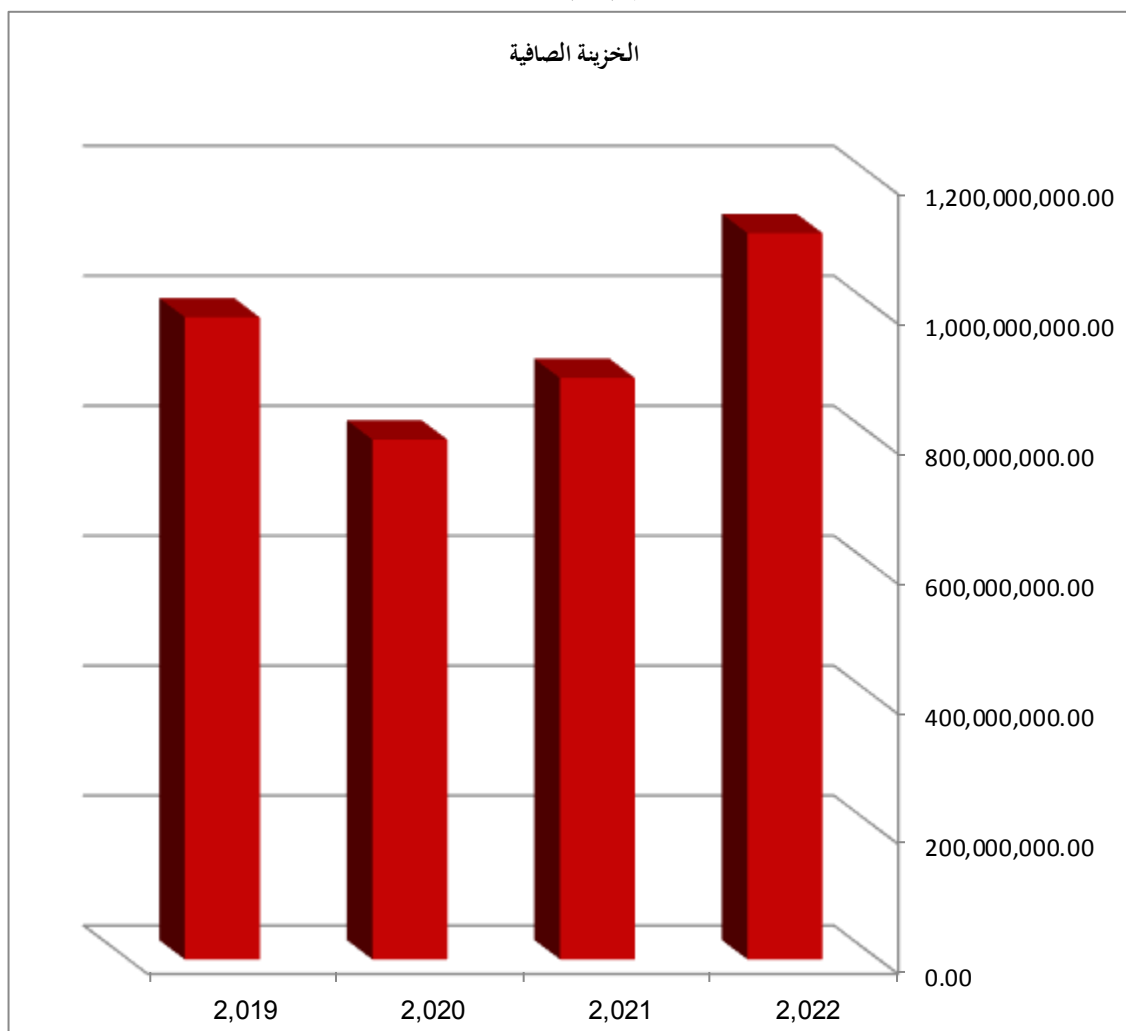
الجدول رقم (08): الخزينة الصافية

البيان	2 019	2 020	2 021	2 022
القيم الجاهزة	988 617	800 065	894 844	1 117 715
	307,19	994,25	633,05	172,47
السلفات المصرفية -	489 443,49	0,00	0,00	0,00
الخزينة الصافية	988 127	800 065	894 844	1 117 715
	863,70	994,25	633,05	172,47

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 01 و 02.

من خلال القراءة المالية للجدول أعلاه نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال كل سنوات الدراسة وهذا راجع لكون رأس المال العامل (هامش الأمان) جيد مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل خلال سنوات الدراسة وبذلك يغطي احتياجات الدورة، أي أن هامش الأمان يغطي كافة احتياجات الدورة ونتج عن ذلك رصيد مالي موجب يتمثل في الخزينة، وفي السنة الرابعة ارتفعت الخزينة الصافية ارتفاعاً معتبراً نتيجة عدم وجود السلفات المصرفية. ويمكن توضيح هذا التطور من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (08): الخزينة الصافية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 08 .

4. حساب النسب المالية المرتبطة بالمزانية المالية

الجدول رقم: (09): نسب الهيكل المالي

نسب الهيكل المالي					
اسم النسبة	العلاقة	2015	2016	2017	2018
نسبة التمويل الدائم	الخصوم غير الجارية/الأصول غير الجارية	1.791	1.277	1.215	1.320
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/الأصول غير الجارية	1.298	0.902	0.822	0.797
نسبة التمويل الخارجي (قابلية التسديد)	مجموع الديون/مجموع الأصول	0.414	0.408	0.422	0.500

0.500	0.578	0.592	0.586	الأموال الخاصة/مجموع الخصوم	نسبة الاستقلالية المالية
0.999	0.730	0.689	0.706	مجموع الديون/الأموال الخاصة	نسبة الرفع المالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 01 ، 02.

أ. نسبة التمويل الدائم: تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأصول غير جارية بالأموال الدائمة ومن خلال القراءة المالية لهذه النسبة في الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة تمول كل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة حيث نسبة التمويل الدائم خلال كل سنوات الدراسة اكبر من الواحد كما أن نسبة التمويل الدائم متزايدة من سنة إلى أخرى . وتفسير هذا أن المؤسسة مولت الأصول الثابتة بالأموال الدائمة مع وجود فائض يسمح بتمويل جزء من الأصول المتداولة.

ب. نسبة التمويل الخاص: هذه النسبة تقيس نسبة تغطية الأموال الخاصة للمؤسسة للأصول غير جارية وبالتالي تعطينا فكرة عن حجم القروض طويلة الأجل المطلوبة لتحقيق التوازن في الأموال الدائمة.

ونسب التمويل الخاص للمؤسسة في ارتفاع ثم انخفاض خلال سنوات الدراسة، حيث نلاحظ أن الأموال الخاصة لا تغطي الأصول الثابتة كليا، والنسبة كانت حوالي 59 % في السنة الأولى لتصل إلى 54.2% في السنة 2022، وهذا الانخفاض راجع للخسائر التي تعرضت لها المؤسسة خلال سنتي 2020 و 2021 وأثرت على رأس المال الخاص

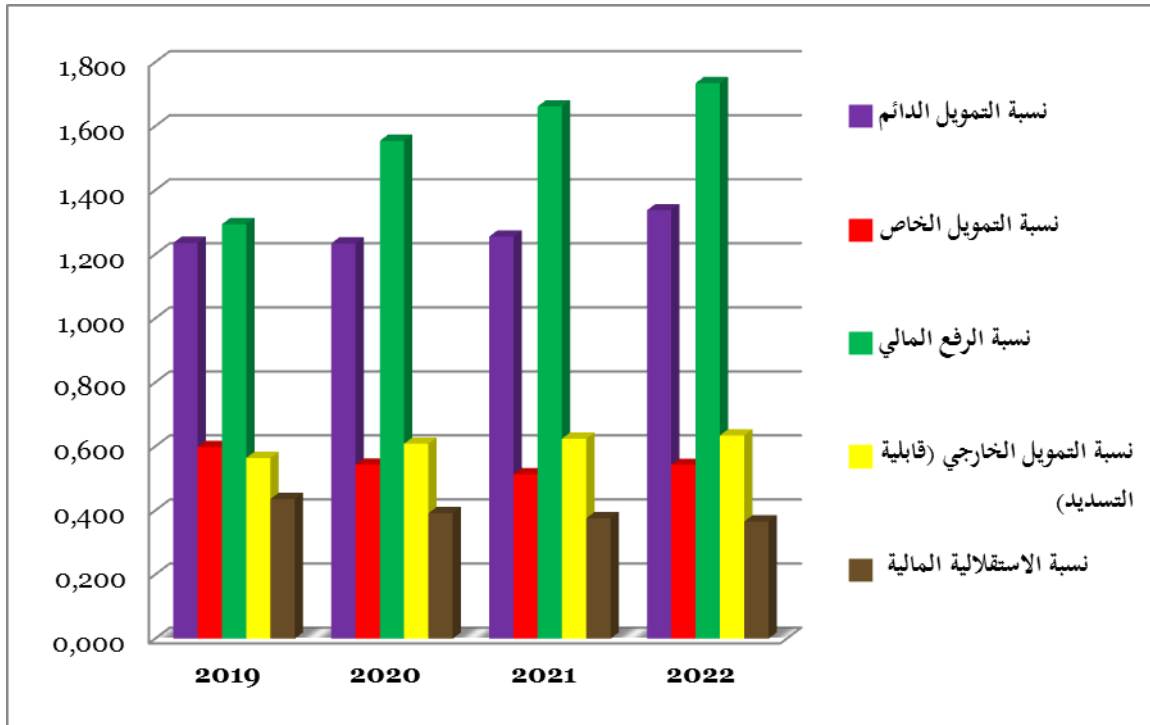
ت. نسبة التمويل الخارجي (قابلية التسديد): تعبر هذه النسبة عن مقدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، ومن خلال القراءة المالية للجدول أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة متزايدة من سنة إلى أخرى خلال سنوات الدراسة ، حيث كانت هذه النسبة في سنة 2019 تمثل 56.4% لترتفع في سنة 2022 إلى 63.4% نتيجة انخفاض قيمة الأصول الثابتة نتيجة الخسائر المتكرر في سنتي 2020 و 2021 ، أما في سنة فالمؤسسة اعتمدت أكثر على الديون وهذا يشكل خطر على المؤسسة، وهي بهذا تقترب من دائرة الخطر (خطر عدم السداد). فإذا ما عجزت المؤسسة عن سداد هذه الديون أو جزء منها فلن تجد المؤسسة من يقرضها حتى تحرك عجلة نشاطها وبالتالي الإفلاس. فإنه من باب الرشادة أن تلجأ المؤسسة إلى رفع رأس المال أو تخفيض حجم الديون.

ث. نسبة الاستقلالية المالية: اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة في تمويل أصولها يرفع من استقلاليتها المالية، ومن خلال القراءة المالية لهذه النسبة في الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة لا تتمتع بالاستقلالية المالية حيث أن الأموال الخاصة لا تمثل سوى 43.6% من مجموع الخصوم في السنة 2019 ، انخفضت إلى 36.6% في سنة 2022، وهذا راجع إلى انخفاض قيمة الأموال الخاصة جراء الخسائر المتكرر والنتائج السلبية المحققة في سنتي 2020 و 2021 وبذلك فإن المؤسسة تفقد استقلاليتها المالية نتيجة الاعتماد المفرط على الديون.

ج. نسبة الرفع المالي: تفيد هذه النسبة في معرفة توليفة أموال المقرضين وملاك المؤسسة أي نسبة استخدام الديون في الهيكل المالي للمؤسسة، من أجل معرفة مدى مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين، ومن خلال القراءة المالية لهذه النسبة في الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الرفع المالي اكبر من الواحد حيث بلغت في سنة 2019

(1.249) وهي في ارتفاع من سنة إلى أخرى خلال سنوات الدراسة لتصل في سنة 2022 إلى (1.743) وهذا راجع إلى انخفاض قيمة الأموال الخاصة جراء النتائج السلبية المحققة خلال سنتي 2020 و 2021 وبذلك فإن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون في تمويل أصولها مما يزيد من مخاطر عدم السداد وعدم الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين. والشكل التالي يوضح تطورات نسب التمويل خلال سنوات الدراسة:

الشكل رقم: (09): نسب الهيكل المالي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 09 .

V. الخلاصة:

وكتحليل عام عن الوضعية المالية لمؤسسة (سلسلة الأوراسي مجمع الفنادق السياحية والحمامات المعدنية) وبعد عمليات التحليل والقراءة المالية لمختلف المؤشرات التي تم القيام بها؛ نلاحظ أنها متوازنة نوع ما خاصة أنها تمويل استثماراتها طويلة الأجل بموارد طويلة الأجل وهذا ما قد يؤثر إيجابيا على وضعيتها المالية، وهو في الأخير قرار مالي رشيد، كون الموارد التمويلية التي لجأت إليها المؤسسة (قرار التمويل) تتلاءم وطبيعة الأصول الموجهة لها (دورة الاستثمار). ولكن عليها القيام باستثمار السيولة المجمدة في الحسابات في مشاريع استثمارية تعود بالنفع على المؤسسة واستغلالها بطريقة رشيدة.

كما يجب التنويه على أنها تعاني من بعض الاختلالات التي قد تؤدي إلى حالة عدم التوازن؛ ومن بين ما تعاني منه المؤسسة، الارتفاع الكبير لخسائر القيمة (زبائن مشكوك فيهم)، نتيجة البيع الأجل المفرط (ما قد يوقع المؤسسة في خطر السيولة؛ السيولة مجمدة لدى الزبائن)، وهذه الحالة تستدعي إعادة النظر في سياسة البيع والتحصيل؛ من خلال إيجاد طرق فعالة لتحصيل مستحقاتها من الزبائن، وهذا بمنح تخفيضات لتعجيل الدفع وتحفيزات أخرى للزبائن في ما

يخص الكمية (تقديم خدمات مجانية فوق الخدمات المباعة في حالة التعجيل بالدفع...)، ولكن بشكل مدروس للرفع من ربحية المؤسسة، وأيضاً إعادة النظر في الطريقة الترويجية لخدمات المؤسسة.

VI. المجهودات والإحالات:

1. عبد الشكور عبد الرحمان موسى الفراء، أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي لشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 04، العدد 01، جامعة العربي بن المهدي، أم البواقي-الجزائر، 2017، ص 751.
 2. رجاء عبد الرزاق باعكضة، أثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية على أسعار الأسهم، مذكرة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، جدة-المملكة العربية السعودية، 1433، ص 26.
 3. عادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الاغواط- الجزائر، 2006، ص 103.
 4. حنان عجيبة، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-حالة مؤسسة الأنابيب ALFAPIPE وحدة غرداية للفترة (2008-2011)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، 2013، ص 45.
 5. طلحة احمد، أثر حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الاغواط- الجزائر، 2012، ص 74.
 6. Réda SEFSAF، Contribution à l'analyse de l'effet de l'adoption des IFRS sur la qualité des chiffres comptabl، soutenance thèse DOCTEUR EN SCIENCES DE GESTION، FACULTE DE DROIT, D'ECONOMIE ET DE GESTION ÉCOLE DOCTORALE D'ANGERS، UNIVERSITE D'ANGERS، 2012، p 72
- تم الاطلاع: 21 اوت 2024 على الساعة الساعة 23:24
7. <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

VII. ملاحق:

الملحق 1: ميزانية السنة المالية 2019-2020

Du 01/01/2020 Au 31/12/2020

BILAN ACTIF

ACTIF	Note	Montants Bruts	N		N-1
			Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition – goodwill positif ou négatif		0,00		0,00	0,00
Immobilisations incorporelles	01	75 523 415,17	66 232 863,33	9 290 551,84	9 390 783,57
Immobilisations corporelles	02	15 117 223 081,39	7 806 100 303,79	7 311 122 777,60	6 308 102 079,14
Terrains		543 853 597,50		543 853 597,50	543 853 597,50
Bâtiments		8 194 193 957,11	3 331 847 997,45	4 862 345 959,66	4 037 967 115,83
Autres immobilisations corporelles		6 379 175 526,78	4 474 252 306,34	1 904 923 220,44	1 726 281 365,81
Immobilisations en concession		984 059,95		984 059,95	984 059,95
Immobilisations encours	04	57 830 284,46		57 830 284,46	1 650 928 462,96
Equipements neufs en stocks		0,00		0,00	0,00
Immobilisations financières	03	176 054 711,34	145 846 681,19	30 208 030,15	28 118 180,15
Titres mis en équivalence		0,00		0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		22 625 000,00	620 000,00	22 005 000,00	22 075 000,00
Autres titres immobilisés		0,00		0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		153 429 711,34	145 226 681,19	8 203 030,15	6 043 180,15
Impôts différés actif		106 811 724,04		106 811 724,04	116 246 933,11
TOTAL ACTIF NON COURANT		15 534 427 276,35	8 018 179 848,31	7 516 247 428,04	8 113 770 498,88
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours	05	857 478 429,56	13 771 038,03	843 707 391,53	811 972 983,19
Créances et emplois assimilés	06	1 384 516 883,95	119 629 465,19	1 264 887 418,76	1 219 317 031,55
Clients		498 984 030,04	119 629 465,19	379 354 564,85	368 392 291,76
Autres débiteurs		662 448 984,86		662 448 984,86	660 301 248,02
Impôts et assimilés		223 083 869,05		223 083 869,05	190 623 491,77
Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	07	807 018 417,68	6 952 423,43	800 065 994,25	988 617 307,19
Placements et autres actifs financiers courants		0,00		0,00	0,00
Trésorerie		807 018 417,68	6 952 423,43	800 065 994,25	988 617 307,19
TOTAL ACTIF COURANT		3 049 013 731,19	140 352 926,65	2 908 660 804,54	3 019 907 321,93
TOTAL GENERAL ACTIF		18 583 441 007,54	8 158 532 774,96	10 424 908 232,58	11 133 677 820,81

Du 01/01/2020 Au 31/12/2020

BILAN PASSIF

PASSIF	Note	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou comptes d'exploitation)		1 500 000 000,00	1 500 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		2 858 602 621,01	2 858 602 621,01
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-660 648 992,29	22 512 054,63
Autres capitaux propres - Report à nouveau		383 316 495,80	472 314 437,75
Part de la société consolidante (1)		4 081 270 124,52	4 853 429 113,39
Parts de minoritaires (1)			
TOTAL I	08	4 081 270 124,52	4 853 429 113,39
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		4 582 097 733,80	4 542 787 721,91
Impôts (différés et provisionnés)			0,00
Autres dettes non courantes		984 059,95	984 059,95
Provisions et produits constatés d'avance		610 836 696,16	631 528 235,03
Compte de liaison		-0,00	-0,00
TOTAL II	09	5 193 918 489,91	5 175 300 016,89
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		128 309 381,89	200 000 285,05
Impôts		74 143 047,28	72 999 308,78
Autres dettes		947 267 188,98	831 459 653,21
Trésorerie passif		0,00	489 443,49
TOTAL III	10	1 149 719 618,15	1 104 948 690,53
TOTAL PASSIF (I+ II + III)		10 424 908 232,58	11 133 677 820,81

الملحق 2: ميزانية السنة المالية 2021-2022

BILAN ACTIF CUMULÉ DU 01 JANVIER 2022 AU 31 DÉCEMBRE 2022

ACTIF	Note	Montants Bruts	N Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	N-1 Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif		0,00		0,00	0,00
Immobilisations incorporelles	01	75 678 573,90	71 034 127,54	4 644 446,36	6 615 484,20
Immobilisations corporelles	02	15 156 745 349,88	8 894 914 780,63	6 261 830 569,25	6 748 395 984,67
Terrains		544 678 397,50		544 678 397,50	544 678 397,50
Bâtiments		8 205 142 868,98	3 805 805 274,70	4 399 337 594,28	4 620 523 050,43
Autres immobilisations corporelles		6 406 924 083,40	5 089 109 505,93	1 317 814 577,47	1 581 194 516,74
Immobilisations en concession		984 059,95		984 059,95	984 059,95
Immobilisations encours	04	57 005 484,46		57 005 484,46	57 005 484,46
Equipements neufs en stocks		0,00		0,00	0,00
Immobilisations financières	03	178 214 561,34	145 801 681,19	32 312 880,15	30 185 530,15
Titres mis en équivalence		0,00		0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		22 625 000,00	675 000,00	21 950 000,00	21 982 500,00
Autres titres immobilisés		0,00		0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		155 589 561,34	145 226 681,19	10 362 880,15	8 203 030,15
Impôts différés actif		112 226 018,26		112 226 018,26	106 792 418,97
TOTAL ACTIF NON COURANT		15 580 854 047,79	9 111 850 589,36	6 469 003 458,43	6 947 978 942,40
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours	05	887 353 930,04	66 456 873,20	820 897 056,84	828 993 053,94
Créances et emplois assimilés	06	1 311 431 526,30	122 631 319,79	1 188 800 206,51	818 147 361,87
Clients		1 030 708 812,01	122 631 319,79	908 077 492,22	464 569 935,09
Autres débiteurs		125 902 440,64		125 902 440,64	127 524 535,19
Impôts et assimilés		154 820 273,65		154 820 273,65	226 052 891,59
Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	07	1 124 667 595,90	6 952 423,43	1 117 715 172,47	894 844 633,05
Placements et autres actifs financiers courants		0,00		0,00	0,00
Trésorerie		1 124 667 595,90	6 952 423,43	1 117 715 172,47	894 844 633,05
TOTAL ACTIF COURANT		3 323 453 052,24	196 040 616,42	3 127 412 435,82	2 541 985 048,86
TOTAL GENERAL ACTIF		18 904 307 100,03	9 307 891 205,78	9 596 415 894,25	9 489 963 991,26

BILAN PASSIF CUMULE
DU 01 JANVIER 2022 AU 31 DÉCEMBRE 2022

PASSIF	Note	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou comptes d'exploitation)		1 500 000 000,00	1 500 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		2 858 602 621,01	2 858 602 621,01
Ecart de réévaluation			0,00
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		37 920 150,24	-508 820 133,02
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-887 127 397,27	-286 492 912,81
Part de la société consolidante (1)		3 509 395 373,98	3 565 189 575,18
Parts de minoritaires (1)			
TOTAL I	08	3 509 395 373,98	3 565 189 575,18
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		4 572 372 067,76	4 639 353 516,28
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes		984 059,95	984 059,95
Provisions et produits constatés d'avance		569 947 831,21	515 588 584,18
Compte de liaison		-0,00	0,00
TOTAL II	09	5 143 303 958,92	5 155 936 160,41
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		184 053 458,19	196 785 847,50
Impôts		162 086 422,39	101 909 796,43
Autres dettes		597 576 680,77	470 142 611,74
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL III	10	943 716 561,35	768 838 255,67
TOTAL PASSIF (I+ II + III)		9 596 415 894,25	9 489 963 991,26

(1) À utiliser uniquement pour la consolidation